دائــرة المحاسبــات

تقرير حول الرقابة المالية على بلدية وادي الليل

لسنة 2015

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية وادي الليل بمقتضى الأمر عدد 520 لسنة 1985 المؤرخ في 4 أفريل 1985 كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 854 لسنة 1990 المؤرخ في 24 ماي 1990. وتبلغ مساحة البلدية ما قدره 57,8 كلم مربع كما يبلغ عدد سكانها 57.851 نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ويبلغ عدد أعوان البلدية 133 عونا من بينهم 100 عامل.

تولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها

ويبين الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015:

(بالدينار)

البيان	المقابيض المنجزة	النفقات المدفوعة	الفواضل	الاعتمادات غير المستعملة	بقايا الاستخلاص
العنوان الأول	3.131.708,857	2.691.292,269	404.416,588	200.421,244	1.116.295,481
العنوان الثاني	2.744.781,047	981.313,668	1.763.467,379	2.324.325,306	-
المجموع	5.876.489,890	3.672.605,928	2.167.883,967	2.344.746,550	1.116.295,481
العمليات خارج الميزانية	2.709.789,379	2.899.990,027	-	-	-

المصدر : الحساب المالي لسنة 2015

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، فقد حققت بلدية وادي الليل سنة 2015 بالنسبة لمعيار الاستقلالية المالي (أكثر من 70%) نتائج دون المطلوب حيث كانت نسبته 40,1%، أما المؤشر المتعلق بحجم نفقات التأجير (أقل من55%) فهو يعتبر مقبولا إذ بلغت نسبته 49,8% من نفقات العنوان الأول.

وأفضت المهمة الرقابية إلى استنتاجات تتعلق خاصة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات والتصرف في الممتلكات وهي مجالات تتطلب مزيد الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة الموارد والتحكم الأفضل في النفقات وإضفاء مزيد الشفافية على حساباتها.

I- الموارد المالية

يتضمن هذا الجزء تحليل لأهم المبالغ المحصّلة ضمن موارد ميزانية البلدية بالإضافة إلى أبرز الملاحظات المتعلقة بتعبئة هذه الموارد.

أ- هيكلة الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 3.131.709 د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل الجبائية غير الاعتيادية. وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية التي بلغت سنة 2015 ما جملته 1.162.570 د من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة بمبلغ 692.715 د وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بمبلغ 154.230 د وعلى مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات بمبلغ 316.625 د.

وتعدّ المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة من أهم موارد البلدية حيث تم تحصيل 494.546 د في سنة 2015 أي ما يمثّل 42,5% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية و71,4% من المعاليم على العقارات والأنشطة. واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بنسبة 13,3% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 153.974 د و44.195 د أي ما يمثّل تباعا 22,2 نسبتي 13,2% و3,8% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 1.968.139 د وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي في حدود 47.896 د والمداخيل المالية الاعتيادية في حدود 1.920.243 د منها مبلغ 1.876.370 د بعنوان المناب من المال المشترك.

أما العنوان الثاني، فتشمل **موارده** البالغة 2.744.781د الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية بمبلغ 2.579.967 د وموارد الاقتراض البالغة 164.814د وتم تخصيص الاعتمادات المخصصة للتنمية بالأساس لتأدية النفقات المتعلقة بأعمال توسعة وتهيئة البنايات الإدارية والمنشآت ذات الصبغة الاقتصادية (628.198د) وتهيئة الطرقات والمسالك والمساحات الخضراء ومداخل المدن (242.714 د) واقتناء أراضي ومعدات وتجهيزات (70.193 د).

ب- تعبئة الموارد

لوحظ وباستثناء تقديرات الموارد المتأتية من مداخيل الموجبات الإدارية ومعاليم مقابل إسداء الخدمات والتي لم يتم تحقيقها إلا بنسبة 73% خلال سنة 2015، أن تقديرات باقي أصناف الموارد المتعلقة بالعنوانين الأول قد تمّ تجاوزها وخاصة منها مداخيل المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة وبدرجة أقل المداخيل المالية الاعتيادية ومداخيل الملك البلدي الاعتيادية حيث تمّ تحقيقها بنسب بلغت على التوالي 111% و106 % و104%. أما مقابيض العنوان الثاني فقد كانت دون التقديرات النهائية بما نسبته 12% نظرا إلى أنّه لم يتم الحصول سوى على 39% من القروض التي كان متوقعا الحصول عليها من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

ولئن بلغت نسبة انجاز موارد العنوان الأول 101% فإن ذلك لا يخفي أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل على غرار المتخلدات بعنوان المعاليم على العقارات المبنية البالغة في 31 ديسمبر 2015 ما قدره 948.700 د

1- المداخيل المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة

تم الوقوف على نقائص تعلّقت بتوظيف المعاليم على العقارات والأنشطة وإعداد جداول تحصيلها وتحيينها واستخلاص هذه المعاليم أو طرحها وتثقيلها واستخلاص خطايا التأخير بشأنها.

بينت المقارنة بين عدد العقارات المبنية المدرجة ضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لبلدية وادي الليل خلال سنة 2015 والبالغ عددها 11673 عقارا، مع نتائج عملية الإحصاء العشري للعقارات المنجزة من قبل البلدية سنة 2016 وجود نقص بلغ 1649 فصلا بجدول التحصيل لسنة 2015. وهو ما يمثل حوالي 14% من عدد العقارات المدرجة بالجدول ممّا انجر عنه نقص في توظيف المعلوم المستوجب بشأنها يقدّر بحوالي 40 أ.د[1].

أمّا بشأن المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2015، فلم يتضمن جدول التحصيل 161 فصلا علما بأن هذه الفصول تتعلق بأراض بيضاء ذات مساحات كبيرة يعود البعض منها لشركات بعث عقاري.

من جهة أخرى إن عدم الاعتماد على معرف موحد عند إعداد جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية كرقم بطاقة التعريف الوطنية أو المعرف الجبائي والاقتصار على تسجيل اسم المالك وعنوان العقار من شأنه أن لا يمكّن من حصر جميع العقارات التابعة لنفس الشخص والقيام بإجراءات التثقيل والتتبع القانوني اللاحقة في حال عدم استخلاص المعاليم.

وقد ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعلوم الموظف على العقارات المبنية في موفّى سنة 2015 إلى ما قدره 948.700 د، علما بأن تثقيلات سنة 2015 بلغت 286.520 د بينما كانت بقايا الاستخلاصات إلى موفّى سنة 2014 في حدود 816.154 د. وتم خلال سنة 2015 استخلاص مبلغ 153.974 د مما يجعل نسبة الاستخلاص بالنسبة لهذا المعلوم لا تتعدى 13,9 %.

كما لا يتم تبليغ الإعلامات بواسطة عدول الخزينة الأمر الذي يخالف أحكام الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية الذي أوكل إلى المحاسب العمومي القيام بهذه الأعمال[2] طبقا لصيغ محددة، وهو ما يتعذر معه تفعيل إجراءات الاستخلاص الجبري اللاحقة. وقد أجابت البلدية بأنها سبق وأن أعلمت القباضة المالية وأمانة المال الجهوية والولاية بضرورة قيام مصالح القباضة المالية بمهامها في ما يتعلق باستخلاص مختلف المعاليم وأمام تعثر عملية توزيع الاعلامات من طرف القباضة المالية والقيام

[1] تم احتسابه على أساس معدل المعلوم المستوجب عن الفصل الواحد في جدول تحصيل سنة 2015 (24,5 د)

[2] يوجد 3 عدول خزينة بالقباضة المالية بوادي الليل.

بأعمال التتبع بمختلف مراحلها، لجأت البلدية إلى توزيع إعلامات أولية لا يترتب عنها مصاريف تتبع وذلك لحث المواطنين على خلاص معلوم الأداء البلدي.

أمّا بخصوص تفعيل إجراءات الاستخلاص الجبرية، فقد اقتصرت القباضة المالية على تبليغ الإنذارات بشأن 161 فصلا خلال سنة 2015[3] دون تقديم بيانات بشأنها أو الاحتفاظ بنسخ منها.

أما بالنسبة للمعلوم على العقارات غير المبنية، فقد ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان هذا المعلوم في موفّى سنة 2015 إلى ما قدره 86.367 د، علما بأن تثقيلات سنة 2015 بلغت 57.144 د بينما كانت بقايا الاستخلاصات في موفّى سنة 2014 في حدود 73.418 د. وتم خلال سنة 2015 استخلاص مبلغ 44.195 د ما يجعل نسبة الاستخلاص بالنسبة إلى هذا المعلوم في حدود 33,8%.

وبخصوص تحيين جداول التحصيل، لئن أتاح الفصل 22 من مجلة الجباية المحلية لأعوان الجماعات المحلية ممارسة حق الإطلاع على المعلومات والمضامين والنسخ اللازمة لمراقبة تصاريح المعاليم على العقارات، فإنّه لا تتم متابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي. وتقتصر أعمال التحيين لدى البلدية على اكتشاف عقارات منفردة من حين لآخر أو تصريح أصحابها بها للحصول على شهادة إبراء يتم في شأنها إصدار سندات استخلاص فردية وتوجه للقباضة المالية للتثقيل على سبيل التسوية. وقد أجابت البلدية بأنها تقوم بعمليات التحيين بالاعتماد على اجتهادات أعوانها وعلى عمد المناطق وكذلك الأجوار.

وأوجب الفصلان 19 و34 من مجلة الجباية المحلية تطبيق خطايا تأخير على المبالغ المثقّلة لدى قابض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية بنسبة قدرها 0,75% عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم غير أن قابض المالية لا يتولى توظيف الخطايا على المتأخرين عن دفع هذه المعاليم.

واستأثر المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والبالغ 494.545 د بنسبة 71% من المعاليم على العقارات والأنشطة و42,5% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، غير أن إعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم في سنة 2015 اقتصر على إدراج 1038 مؤسسة مقابل وجود 4638 مؤسسة تقوم بتقديم تصاريحها الجبائية الشهرية والسنوية لدى القباضة المالية بوادي الليل.

يستوجب معلوم الإجازة حسب الفصل 61 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المحلات التي تبيع مشروبات التي تستهلك على عين المكان حسب تعريفة تتعلق بثلاثة أصناف حددها الأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس. غير أنه تبين عدم توظيف أي مبلغ بعنوان هذا المعلوم خلال سنة 2015 رغم أن عدد المقاهي النشطة بالمنطقة لا يقل عددها عن 30 مقهى من الصنف الأول مما يجعل قيمة المبالغ

[3] حسب بيانات الاستبيان الموجه من قبل البلدية للدائرة بتاريخ 3 أوت 2016.

الواجب تحصيلها سنويا بعنوان هذا المعلوم لا تقل عن 750 د. وعليه فإن البلدية مدعوة إلى استخلاص المعلوم المستوجب من تلك المقاهي. وقد أجابت البلدية بأنه خلال السنوات السابقة يقع خلاص هذا المعلوم ضمن فصل المعلوم على المؤسسات وقد تم تدارك هذا الإشكال بمناسبة إعداد ميزانية سنة 2017 وذلك بإدراج فصل مستقل لمتابعة استخلاصه بالتنسيق مع القباضة المالية.

2- المداخيل المتأتية من استغلال الملك البلدي وبعض المداخيل الأخرى

تواجه البلدية بعض الصعوبات في تحصيل مداخيل أملاكها الخاصة وإشغال الملك البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه.

فقد نص الفصل 113 من القانون الأساسي للبلديات على أن تمسك البلدية دفترا تدرج فيه قائمة الأملاك الراجعة للملك العمومي وللملك الخاص، غير أنه تبين عدم مسك بلدية وادي الليل لأيّ منهما. كما أنها لم تتول تسجيل كامل العقارات التي تتحوزها لدى إدارة الملكية العقارية والتي تم إحصاء 24 محلا تجاريا منها بالإضافة إلى العقار المستغل كمقر لقصر البلدية والعقار الموضوع على ذمة القباضة المالية إضافة إلى قطعة أرض تم شراؤها سنة 2015 بمبلغ 15.950 د، وهو ما يجعل البلدية عرضة للمنازعة الغير في ملكية هذه العقارات.

وقد أجابت البلدية بأنها ستعمل على تجاوز هذه النقائص وأنه تم تكليف المصلحة المختصة بإعداد الدفتر المذكور قبل نهاية السنة الجارية. أما بالنسبة إلى العقارات غير المسجلة باسمها لدى إدارة الملكية العقارية، فقد أجابت بأنها وباستثناء أحد العقارات الذي تم شراؤه سنة 2015 والذي ستحرص على تسجيله، فإنها تواجه صعوبة كبيرة في عمليات التسجيل باعتبار أن تلك العقارات مشيدة على ملك الدولة الخاص مما يتعين معه وجوب القيام في مرحلة أولى بتسوية أوضاعها مع الوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية وهو ما يتعذر حاليا في ظل محدودية الإمكانيات.

ولم تحرص البلدية وفقا لأحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف[4] على مراجعة معينات كراء المحلات المسوغة كل فترة ثلاث سنوات للحفاظ على قيمة كرائية عادلة لها، حيث تبين استمرار استخلاص معينات كراء خمس محلات ذات استعمال تجاري دون مراجعة معلوم كرائها رغم أن هذه العقود تعود إلى سنتي 1996 و1997.

وبلغت جملة بقايا الاستخلاص مداخيل الأملاك في نهاية السنة المالية 2015 إلى 62.296 د متخلدة بذمة 14 متسوغا من جملة 17 متسوغ، ويعود البعض من هذه الديون إلى سنة 2010. ولم ترفع البلدية

[4] وكذلك الشأن بالنسبة لمنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 1999/02/17 والداعي إلى ضرورة "التحيين الدوري والآلي للعقود سواء المبرمة أو التي يعتزم إبرامها"

قضايا استعجالية أمام المحاكم المختصة ضد المتلددين في الخلاص إلا بداية من أفريل 2015 ورغم حصولها على أحكام لصالحها فإنها لم تسع إلى تنفيذها.

وردت البلدية بأنها ستسعى إلى تنفيذ تلك الأحكام القضائية والترفيع في معينات الكراء، كما ستسعى إلى مراجعة معين كراء محل لأحد البنوك سواء بصفة ودية أو قضائية مع العمل على مراعاة الحالات الاجتماعية والصحية لبعض المتسوغين من فاقدي السند وأصحاب الإعاقة.

كما تولت البلدية من جهة أخرى تثقيل بقايا استخلاص معينات كراء بما قيمته 7.362 د بذمة متسوغ لمحلين تجاريين رغم قيامه بتاريخ 2015/06/01 بخلاص ما تعلق بذمته من مبالغ دون أن تستصدر قرارا بطرح تلك المبالغ من الديون وهو ما من شأنه أن يؤثر على دقة المبالغ المثقلة ضمن الحساب المالي للبلدية.

أما بخصوص بقية المحلات، فقد قامت البلدية بوضع محل على ذمة الديوان الوطني للتطهير بدون مقابل كما يوجد لديها ثلاث محلات شاغرة أخرى وغير مستغلة. وقد أجابت البلدية بأن المجلس البلدي صادق على تسويغها لوزارة المالية لاستغلالها كمكتب لمراقبة الأداء.

وباستثناء معلوم الإشهار الذي يعود آخر تحيين له لسنة 2005، لا تزال البلدية تعتمد في استخلاص المعاليم الأخرى المتعلقة باستغلال الملك البلدي على قرار تمت الإفادة بأنه صدر في 27 نوفمبر 1998 دون أن تتمكن البلدية من تقديم أية نسخة منه.

إذ ارتفع المبلغ الذي تم تحصيله في سنة 2015 بعنوان معلوم إشغال الطريق العام إلى 14.871 د من ضمنها 13 أ.د تم تحصيلها بعنوان متخلدات[5] عن سنتي 2012 و2013، مما يجعل المبالغ المحصلة بعنوان إشغال الطريق العام من قبل المقاهي والأكشاك في حدود 1.871 د وهو ما يمثل نسبة 37% فقط من مبلغ المعلوم المدرج في الميزانية الذي كان في حدود 5 أ.د .

ويشار إلى أنه بالإضافة إلى عدم تحيين مبلغ المعلوم المستوجب عن المتر المربع الواحد منذ 1998 والذي يعادل 0,150 د عن اليوم الواحد، فإنه لم يتم الالتزام بهذه التعريفة إذ يتم تطبيق معاليم جزافية تعادل معلوم شهرين فقط عن كل سنة لأصحاب المقاهي والأكشاك وهو ما نتج عنه المطالبة بما يعادل 6.039 د بدلا عن 36.234 د.

ولوحظ عدم توظيف بعض المعاليم المستوجبة بعنوان الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء الخدمات على غرار معلوم رخص جولان سيارات الأجرة والسيارات المجهزة بعداد ومعاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام ومداخيل المخالفات لتراتيب حفظ الصحة والشرطة الصحية ومعلوم رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية.

[5] معلوم إشغال مساحة في الملعب البلدي لتركيز محطة اتصالات

وقد أجابت البلدية بأنها بصدد اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجاوز النقائص المذكورة، من ذلك أنه سيتم عرض موضوع رخص جولان سيارات الأجرة والسيارات المجهزة بعداد على أنظار الدورة العادية القادمة لجلسة النيابة الخصوصية لتحديد المعلوم السنوي وإدراجه بالميزانية، كما أنه تمت مراسلة المؤسسات المعنية وسيتم توظيف معلوم رخص نصب آلات الوقود في الطريق العام بداية من السنة المالية 2017.

II- النفقات

أفضت أعمال الرقابة على نفقات العنوانين الأول والثاني من ميزانية بلدية وادي الليل للسنة المالية 2015 إلى الوقوف على الملاحظات التالية:

أ- نفقات العنوان الأول

تتوزع نفقات العنوان الأول من الميزانية إلى نفقات التأجير العمومي في حدود 1.559.504 د ووسائل المصالح في حدود 839.144 د وهو ما يجعل هذين القسمين يمثلان ما قدره 89 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وسجل تأخير في دفع مستحقات بعض المزودين في الآجال القانونيّة المحدّدة بخمسة وأربعين يوما وذلك خلافا لما تمّ التنصيص عليه بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرّف حيث تبيّن أن خلاص فواتير الهاتف واستهلاك الكهرباء يتم بتأخير تتراوح فترته بين 64 و137 يوما. وقد أجابت البلدية بأن ذلك يعود أساسا لعدم توفر السيولة لديها في الوقت المناسب وستعمل على تلافي ذلك التأخير مستقبلا.

كما تأخر المحاسب العمومي في صرف العديد من النفقات لمستحقيها بفترات تتجاوز 10 أيام، وذلك خلافا لأحكام المذكرة العامة الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص عدد 48 المؤرخة في 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها حيث لوحظ أنّ أكثر من 222 أمرا بالصرف محملة على العنوان الأول تم تنفيذها من قبل المحاسب العمومي بتأخير تراوحت فترته بين 11 و68 يوما.

وتم على إثر استشارة إبرام عقد لتزويد البلدية بقطع غيار وسائل النقل خلال كامل السنة المالية 2015 بقيمة 17.574 د غير أن مجموع النفقات المأمور بصرفها لهذا المزود خلال سنة 2015 بلغت ما قيمته 23.612 د وهو ما يتجاوز المبلغ التعاقدي بأكثر من 34%، من دون إبرام عقد إطاري معه يتم فيه تحديد حد أدنى وحد أقصى للمبلغ التعاقدي بشكل يضمن شفافية الطلب العمومي ونزاهته. وأجابت البلدية بأنها ستعمل في المستقبل على إبرام عقود يتم فيها تضمين حد أدنى وحد أقصى للمبلغ التعاقدي.

ب - نفقات العنوان الثاني

بلغت الاعتمادات النهائية المرسمة بالعنوان الثاني من الميزانية 3.191.936د غير أن المصاريف المأمور بصرفها لم تتعد 981.314 د وهو ما يجعل نسبة استهلاك تلك الاعتمادات لا تتجاوز نسبة 32%. وتتوزع نفقات العنوان الثاني بين الاستثمارات المباشرة بمبلغ 773.837 د و207.476 د بعنوان تسديد أصل الدين.

تمّ الاقتصار خلال سنة 2015 على مواصلة تنفيذ 3 صفقات تمّ إبرامها خلال فترة تنفيذ مخطط الاستثمار البلدي للفترة 2010- 2014. وقد أفضى فحص وثائق صفقتين من هذه الصفقات إلى الوقوف على ملاحظات تعلق أبرزها باختيار المكلف بإعداد الدراسات الفنية والتأخير في تنفيذ الصفقات وضعف متابعة سير الأشغال.

فقد تم في إطار الاستشارة المتعلقة بإعداد الدراسات ومتابعة انجاز أشغال مشروع تعبيد الطرقات وتجميل المدينة بمبلغ 975 أد التعاقد مع أحد أعضاء النيابة الخصوصية للبلدية الذي لم تمض عن انتهاء فترة نيابته[6] سوى 14 يوما قبل تاريخ الإعلان عن الاستشارة، وهو ما من شأنه أن يخل بمبدأ الشفافية والمساواة أمام الطلب العمومي وتكافؤ الفرص بين العارضين خصوصا وأن الفترة التي تم فيها تحديد الحاجيات وضبط الشروط الفنية للاستشارة تزامنت مع الفترة النيابية للمعني بالأمر.

أما بخصوص الصفقة المتعلقة بتهيئة وتوسعة قصر البلدية بمبلغ 218 أد فقد استغرقت الفترة المتراوحة بين الإعلان عن العروض في 26 ديسمبر 2012 والمصادقة على الصفقة في 24 مارس 2014 فترة 15 شهرا، كما امتدت فترة الأشغال الفعلية لفترة تجاوزت 12 شهرا في حين أن فترة التنفيذ التعاقدية كانت لا تتعدى 120 يوما، ولم يتم إلى غاية شهر ديسمبر 2016 الاستلام النهائي للأشغال.

كما أن دفتر الحضيرة المتعلق بالصفقة يحتوى على العديد من الصفحات البيضاء وغير الممضاة مما يتعذر معه في ظل عدم إصدار أذون بوقف الأشغال واستئنافها خلال فترات سوء الأحوال الجوية تحديد مسؤولية المقاول من عدمها في تحديد فترات التوقف غير المرخص فيها من قبل الإدارة.

وعلاوة على ذلك فقد تأخرت البلدية في إصدار أوامر الصرف المتعلقة بخلاص الكشوفات الوقتية بفترات تتراوح بين 17 و99 يوما. وقد وأجابت البلدية بأنها ستعمل على تجنب مثل هذه النقائص مستقبلا.

[6] تم ذلك بمقتضى الأمر عدد 1560 لسنة 2012 المؤرخ في 22 أوت 2012.

باستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

رد البلدية على الملاحظات التفصيلية للتقرير

الموارد:

- **عدم مسك دفاتر الملك البلدي**: لتجاوز هذه النقيصة تمت دعوة المصلحة المعنية إلى الحرص على إعداد الدفاتر الخاصة بضبط الملك البلدي بشقيه الخاص والعمومي على أن يكون ذلك قبل موفى السنة الجارية .
- **عدم ضبط الوضعية العقارية**: ما عابه التقرير هو أن الأملاك العقارية للبلدية غير مسجلة وفي هذا الإطار نفيدكم:

- *المركب التجاري* : يحتوي على 24 محلا تجاريا وأنجز في التسعينات على أرض الدولة ولم تعمل البلدية إلى حد الآن على تسويته مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .ثم إن عدم تسجيل البلدية سابقا لأملاكها العقارية(المركب التجاري، المسلخ البلدي، الملعب البلدي، قاعة الجودو، المستودع البلدي، ...) يعزى إلى أنها في مجملها مشيدة على أراض على ملك الدولة وهو ما يستوجب في مرحلة أولى تسوية الوضعية مع أملاك الدولة وهو ما يتعذر مع محدودية الإمكانيات المالية للبلدية.

- *قطعة الأرض* : التي تم شراؤها سنة 2015 بمبلغ قدره 15.950 د ستحرص البلدية على إتمام عملية التسجيل.

- *بالنسبة للمحل المسوغ لفائدة بنك* : ستسعى البلدية لشموله بالترفيع سواء وديا أو قضائيا.

- *بالنسبة للمحلات الصادرة فيها أحكام استعجالية بالخروج إن لم يدفع* : والتي لم تصل فيها البلدية إلى تسوية مع من صدرت ضدهم أو لم تنفذ ، نوضح ما يلي:

- ✓ المحلات المسوغة من قبل ب.د و ح.ب : تجد البلدية نفسها عاجزة سواء على التسوية أو على تنفيذها اعتبارا إلى الحالة الصحية والاجتماعية لكليهما(ب.د صاحب إعاقة عميقة + ح .ب أرملة طاعنة في السن وفي كفالتها ابن مختل ذهنيا وله رضيع .)
- ✓ بالنسبة للأحكام الصادرة ضد البقية تعذر تنفيذها مراعاة ستحرص البلدية على تنفيذها في أقرب الأجال.

- **مراجعة معينات الكراء :** ما عابه التقرير هو أن معينات الكراء لم تقع مراجعتها رغم أنها تعود إلى سنتي 1996 و1997 .وهنا نؤكد لكم أنه قد سبق للإدارة البلدية التفطن لهذا الإخلال لذلك وفي سبيل تدارك الوضع تم تكليف المحامي ، منذ أواخر سنة 2015 برفع قضايا للترفيع في الأكرية التجارية خاصة بعد أن تعذر علينا التوصل إلى اتفاق سلمي مع المتسوغين . وقد صدرت الأحكام لفائدة البلدية وستتولى تسجيلها بالقباضة المالية وتبليغها للمعنيين عن طريق عدل منفذ حتى يتسنى العمل بها.

- من النقاط التي تعرض لها التقرير موضوع إجابتنا هي أن المركب التجاري به ثلاث محلات غير مستغلة وهي تحديدا المحلات عدد 04+05+08 ومرد ذلك هوأن المجلس البلدي قد صادق على تسويغها لوزارة المالية لاستغلاله كمكتب لمراقبة الأداءات بوادي الليل وقد تمت مراسلة وزارة أملاك الدولة لطلب تحديد القيمة الكرائية.

المعاليم المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة:

- **المعلوم على العقارات المبنية:**

يمثل العدد الجملي للعقارات المبنية المرسم بجدول تحصيل سنة 2015 11673 فصل وهو عدد العقارات في بداية السنة وقد تم إضافة 400 عقار خلال سنة 2015. وبذلك تكون الزيادة الفعلية للعقارات خلال سنة 2016 بمناسبة الإحصاء العشري 1249 عقارا.وذلك ناتج عن التطور العمراني خلال السنوات الأخيرة.

- **المعلوم على الأراضي غير المبنية:**

تضمن جدول تحصيل سنة 2015 للمعلوم على الأراضي غير المبنية **371 فصلا** . ويتم الإعتماد عند إحتساب المعلوم المستوجب على قيمة العقار المذكورة بعقد البيع.إلا أنه في بعض الحالات وهي قليلة مثل الأراضي البيضاء التي تم إحصاؤها ميدانيا من طرف أعوان البلدية ولم نتمكن من تحديد قيمة هذه الأراضي نظرا لوجودها بمناطق بعيدة عن التجمعات السكنية ومجاورة لأراضي فلاحية فقد تم الإعتماد على الثمن المرجعي حسب الكثافة السكنية

معرف الفصل	المساحة الجملية بالمتر مربع	الملاحظات
022015019000	8233	كثافة مرتفعة
055220001000	3800	كثافة منخفظة
066017001000	2500	كثافة متوسطة
055034054000	2065	كثافة متوسطة
11 فصل (الشركة ف ح)	1884	كثافة متوسطة
14 فصل(شركة ط ب)	4090	قيمة العقد

أما في ما يخص عدم الإعتماد على مرجعية موحدة تساعد على تحديد المطالبين بالمعلوم مثل إدراج عدد بطاقة التعريف الوطنية والمعرف الجبائي بسجل العقارات فإن قاعدة المعلومات تحتوي على نسبة هامة من الفصول بها هذة المعلومات ولكن منظومة التصرف في الموارد البلدية GRB Taxes لا تظهر هذه المعطيات بالقائمات التي يتم طبعها(جداول التحصيل .....).

- معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات:

إن إستخلاص هذا المعلوم يعتبر من بين الإستخلاصات الفورية التي تستوجب بمناسبة خلاص الباتيندا لدى القباضة المالية. علما وأه خلال السنوات السابقة يقع إستخلاص هذا المعلوم ضمن فصل المعلوم على المؤسسات.وقد تم تدارك هذا الإشكال بمناسبة إعداد ميزانية سنة 2017 وذلك بإدراج فصل مستقل بهذا المعلوم لمتابعة إستخلاصه بالتنسيق مع القباضة المالية.

- تحيين جداول التحصيل:

إضافة إلى التحيين السنوي لجداول التحصيل خاصة عند توزيع الإعلامات من طرف أعوان البلدية. فإنه قد تم الإستأناس سابقا بقائمة المشتركين لدى الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (إقليم 54 به كامل مشتركي معتمدية وادي الليل). ولن التجربة لم تكن مجدية فالعدد الكبير للمشتركين (أكثر من 500 صفحة) يجعل عملية البحث عن أحد المشتركين صعبة ،علاوة على أن عديد الأسماء غير محينة.

ويقوم أعوان البلدية بالإعتماد على إجتهادهم الخاص مثل الإستعانة بعمدة المنطقة وقدماء المتساكنين...

- **إستخلاص المعاليم وإجراءات التتبع:**

إعتبارا إلى ما شهدته السنوات السابقة من تعثر في عملية توزيع الإعلامات من طرف القباضة المالية بوادي الليل وكذلك القيام بأعمال التتبع بمختلف مراحلها،فقد قامت البلدية بتوزيع إعلامات أولية لا يترتب عنها مصاريف تتبع الغاية منها الإعلام وحث المواطنين على خلاص معلوم الاداء البلدي دون إتخاذ إجراءات أخرى. وتجدر الإشارة أن البلدية قامت بإعلام السيد قابض المالية في العديد من المرات والسيد امين المال الجهوي وكذلك السيد والي منوبة بضرورة قيام مصالح القباضة المالية بمهامها في ما يتعلق بإستخلاص هذا المعلوم وبقية المعاليم المثقلة لدية الراجعة للبلدية. كما أننا طالبنا بتركيز قباضة بلدية مع توفير المقر من طرف البلدية مجانا كحل لمشكل إجراءات التتبع غير أنه إلى حد الآن لم نرى تحسنا أو إستجابة في هذا الإطار.

- **معاليم إستغلال الملك البلدي:**

قامت البلدية بالمصادقة على قرار معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكل شخص يتعاطى نشاط في إطار منشأة غير قارة وذلك خلال الدورة العادية الرابعة لسنة 2016 بتاريخ 20 نوفمبر 2016 وذلك عملا بالأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016. وسيتم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة إستغلال الطريق العام وتحديد المساحات التي يمكن الترخيص فيها للإستغلال وتلافي النقائص السابقة.

- **معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومقابل إسداء خدمات:**
  - معلوم رخص جولان سيارات الأجرة والسيارات المجهزة بعداد:
  - سيتم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي في الدورة العادية القادمة لتحديد المعلوم السنوي وإدراجه بالميزانية .
  - معلوم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام:
  - سيتم توظيف هذا المعلوم وفقا للأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 ومراسلة المؤسسة المعنية.

- معلوم الإشغال تحت الطريق العام: بلغت تقديرات هذا المعلوم(الفصل 2405) 20000 دينار في حين بلغ الإستخلاصات 13568.778 دينار وهي إستخلاصات فورية بمناسبة إسناد التراخيص.
- معلوم رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية: لقد قامت البلدية بمراسلة عدد من المؤسسات الصناعية قصد إبرام إتفاقية لرفع الفضلات غير المنزلية غير أن هذه المؤسسات عبرت عن عدم رغبتها في ذلك نظرا لأن هذه الفضلات يتم تسليمها إلى مؤسسات خاصة قصد رسكلتها .أما بقية المحلات مثل المقاهي والمطاعم فسيتم تحدي قائمة المحلات التي سيقع مطالبتها بهذا المعلوم وكذلك تحديد المبلغ السنوي المستوجب بعد عرضه على مداولة المجلس البلدي.
- **توظيف خطايا التأخير:** توظيف خطايا التأخير على المبالغ المثقلة لدى قابض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية هي من إختصاص السيد قابض المالية ولا يمكن للبلدية الحط من هذه المعاليم.

النفقات:

في خصوص التأخير الحاصل في بعض الفواتير المذكورة فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

في خصوص الآمر بالصرف عدد 83 بتاريخ 2015/05/14 و الخاص بالفصل 02201-0003-000 معلوم استهلاك الكهرباء، نحيطكم علما و أنه عند تسلم الفاتورة من مكتب الضبط يقع إرسالها إلى قسم التنوير العمومي للتثبت من قائمة العدادات ثم يتم إرسالها إلى المصلحة المالية ليتم خلاصها، و لكن سنعمل لاحقا على احترام الآجال في خلاص الفواتير.

أما بالنسبة للآمر بالصرف عدد 198 بتاريخ 2015/11/04 المحمول على الفصل 02201-0004-001 فقد تم صرف الإعتمادات المرصودة بهذا الفصل، و قد تم إجراء تحويل اعتماد داخلي بتاريخ 29 سبتمبر 2015 ووقع المصادقة عليه من طرف المحاسب البلدي بتاريخ 02 نوفمبر 2015 و بالتالي وقع إعداد تعهد في الغرض في نفس تاريخ المصادقة على التحويل الداخلي و ذلك يوم 02 نوفمبر 2015 و تم التأشير عليه من طرف مراقب المصاريف العمومية بمنوية يوم 04 نوفمبر 2015 و في اليوم ذاته وقع إعداد آمر بالصرف، و بالتالي فان التأخير الحاصل له مبرراته.

أما بخوص تجاوز اقتناء قطع غيار لمبلغ العقد فعند إعداد الاستشارة تم تحديد الحاجيات من القطع على أساس الكمية الفردية أي أن مختلف الحاجيات من قطع الغيار وردت كمياتها واحد أي قطعة واحدة وقد تم الاقتصار على قطعة واحدة في الكمية لكل القطع في هذا العقد و بالتالي و نتيجة لكثرة الشراءات و تنوعها فان المبلغ الجملي للشراءات نهاية السنة يكون اكبر مما هو وارد بالعقد و بناءا على ملاحظتكم سوف يقع لاحقا اعتماد مبدأ الحد الأدني و الاقصي في العقد

الصفقة المتعلقة بتعبيد الطرقات وتجميل المدينة: بالنسبة للتأخير في عرض اقتراح التعهد نحيطكم علما وأنه تم إعداد ثلاثة تعهدات بتاريخ 2014/12/31 وهم كالأتي:

تعهد عدد2014/61 بمبلغ قدره 659780.640 د الخاص بتعبيد الطرقات

تعهد عدد2014/62 بمبلغ قدره 30297.045 د الخاص بتركيز شبكة تصريف مياه الأمطار

تعهد عدد2014/63 بمبلغ قدره 137131.403 د الخاص بتجميل المدن.

باعتبار أن الصفقة التي إبرامها تتكون من ثلاثة فصول.

أما بالنسبة للتعهد عدد2016/57 بتاريخ 6أفريل 2016 فهو تعهد تكميلي (ملحق صفقة)

الصفقة المتعلقة بتهيئة وتوسعة قصر البلدية: سنعمل على تجاوز الاشكاليات والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في هذا الشأن.